

## تقرير الرئيس التنفيذي

السيولة والقوة المالية ميزة تنافسية في الأسواق. وفي سياق أعماله المصرفية الأساسية، استمر البنك في تركيزه على مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تحقق درجات عالية من النمو ولا نزال نركز على بناء علاقات طويلة الأجل مع زبائننا في هذه المنطقة.

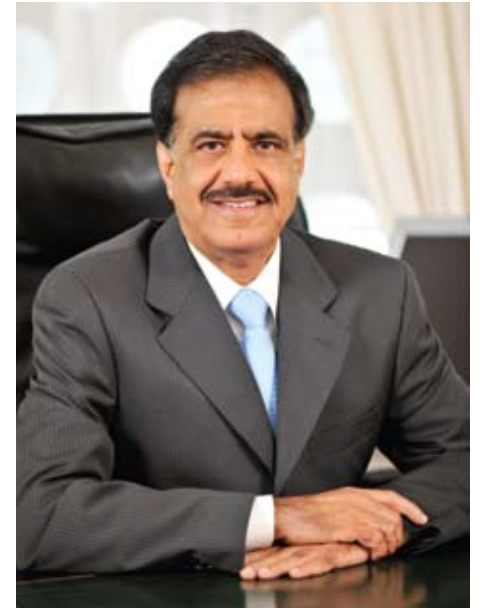
ونتيجة لذلك، فإن جميع أنشطة الأعمال الرئيسية للبنك حققت أداءً طيباً واستطاعت تحقيق زيادة في الإيرادات التشغيلية الأساسية. وساعدتنا سمعتنا القوية وسياستنا التسعيرية المرنة في المحافظة على قاعدة ودائعتنا الأساسية بل وزيادتها خلال العام وفي نفس الوقت فقد استطعنا تجنب اتباع سياسة الأسعار المرتفعة على الودائع الذي اتبعته بعض البنوك الأخرى من أجل الوفاء باحتياجاتها من السيولة. وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، استمر البنك في دعم مشاريع التنمية في مملكة البحرين. وعكست نتائجنا تحسناً في هوامش الإئتمان، بسبب الإدارة المرنة والفعالة للودائع وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى إدارة مصروفات التشغيل بفعالية. وبفضل هذا التوازن في ميزانيتنا العمومية وتركيزنا المكثف على احتياجات زبائننا، فإن بنك البحرين الوطني في وضع يؤهله للاستفادة من الفرص الجديدة.

ومن أجل تعزيز مركزنا في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، فقد قمنا بتوسعة تشكيلة المنتجات والخدمات المقدمة لزبائننا الكرام وذلك بالمضي في إعادة هيكلة الفروع. وتوسعة شبكة أجهزة الصراف الآلي، وتقديم بطاقة فيزا البلاطينية للزبائن ذوي الدخل العالي، والقيام بمبادرات تقنية جديدة مثل خدمة المعاملات المصرفية عبر الانترنت وخدمة الإشعار بالرسائل النصية القصيرة على الهاتف المحمول للتنبيه عن المعاملات المصرفية التي تتم بواسطة البطاقات الائتمانية.

**حقق بنك البحرين الوطني مرة أخرى أداءً ممتازاً خلال عام ٢٠٠٩ وذلك وسط تحديات تراجع الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من استمرار الظروف الاقتصادية غير المواتية وأثار الأزمة المالية، فقد أستمروا أداء بنك البحرين الوطني في تحقيق معدلات نمو مضطربة ونحن نشعر بالرضى والارتياح تجاه أدائنا خلال عام ٢٠٠٩.**

وعلى الرغم من أن هذا العام قد استهل بظروف بيئة عمل صعبة، إلا أن الأشهر الأخيرة من هذا العام قد شهدت بعض بوادر التحسن للأزمة الاقتصادية، كمؤشر على أن الأسوأ قد مضى. هذا وعلى صعيد القطاع المالي فقد تحسنت الظروف التشغيلية خلال العام مستفيدة من السياسات التي اتخذتها الحكومة ومصرف البحرين المركزي، إذ ساعدت هذه السياسات القطاع المصرفي على تخلي آثار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها. وباعتبار أن مملكة البحرين تحتل مركزاً مالياً مرموقاً في الشرق الأوسط، فإنها لم تكن بمعزل عن الأحداث التي عصفت بالأسواق العالمية ولكنها في الوقت نفسه استطاعت أن تتجاوز الأزمة بأقل مدى من الآثار السلبية، كما إن أزمة إمارة دبي في الربع الأخير من هذا العام قد أثارت الشكوك حيال ثبات واستقرار الوضع المالي في المنطقة، إلا أن تدخل إمارة أبوظبي جاء في الوقت المناسب لانقاذ الوضع ولو بشكل مؤقت، حيث أن نجاح دبي في جدولة ديونها سيكون له دور مهماً في رسم تطلعات النمو المستقبلي للمنطقة.

ومن هذا المنطلق، يسرنا أن نبين بأن استراتيجيتنا في بنك البحرين الوطني والتي تهدف إلى التركيز على أنشطة الأعمال المصرفية التجارية، قد حققت نتائج وعوائد طيبة على مدى السنوات، انعكست على أداء الميزانية العمومية للبنك. فقد قمنا بتركيز سياستنا على أساسيات العمل المصرفي ومن خلال الالتزام بمبادئنا المصرفية، كما وأظهرنا درجة من المرونة طوال هذه الفترة العصيبة، واثبتنا قدرتنا على الوفاء بأولوياتنا الاستراتيجية. ونحن نقوم بإدارة نوعية قاعدة أصولنا بشكل حذر ونستمر في طريقنا المحافظة في تحمل وقبول المخاطر وفي نفس الوقت أتاحت لنا معدلاتنا العالية من



في سياق أعماله المصرفية الأساسية، استمر البنك في تركيزه على البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تحقق درجات عالية من النمو ولا نزال نركز على بناء علاقات طويلة الأجل مع عملائنا.